# الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)

**عبد القادر خليل**

أستاذ محاضر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، المدية ــ الجزائر.

khelil_aek@yahoo.fr.

## مقدمة

تُعتبر عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق، وتدفّق الأموال لتنفيذ آلية الاقتصاد الجديد بقعة الفساد الملائمة، من خلال اتجاه معظم الدول النامية إلى مواكبة التحولات الدولية والتكيّف مع النظام الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت عرضة أكثر من ذي قبل لمخاطر انتشار الفساد وتعقُّد حلقته، بدءاً بالنهب الضريبي والجمركي، والمضاربات النقدية، والرشوة، وتجارة المخدرات، وغسيل الأموال، وصولاً إلى الجرائم المنظمة، التي تحدث تشوهات في النظم الاقتصادية والاجتماعية، وتعرقل التنمية.

وقد أرجعت المنظمات الدولية عدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية إلى ضعف المنفّذين المرتبط بانتشار الفساد لا إلى ضعف السياسات. وطرح البنك الدولي في سنة ١٩٩٢ مفهوم الحوكمة على أنها الوسيلة التي تتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية، ومعها تحولت «المشروطية التمويلية» إلى «الانتقائية التمويلية» التي تعتبر المفهوم الموسّع للأولى.

ويمكن صوغ **الإشكالية** التالية: **ما هي تداعيات التحول نحوَ اقتصاد السوق على تفشي ظاهرة الفساد، وما أهمية الحوكمة في الحد من هذه التداعيات؟**

وبهدف توضيح الإشكالية، نطرح الأسئلة التالية:

ـ ماذا نعني باقتصاد السوق؟ وما دور الدولة ضمن التحول نحو اقتصاد السوق؟

ـ هل أثّر اقتصاد السوق في انتشار ظاهرة الفساد؟

ـ ما هو واقع الفساد في الجزائر، وكيف تتم محاربته (وطنياً ودولياً)؟

ـ هل يمكن للحوكمة أن تضمن سلامة التحول نحو اقتصاد السوق، وتمكّن البلد من الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي؟

كما يهدف هذا المقال إلى رصد تداعيات التحول نحو اقتصاد السوق، من حيث تغير الدور التنموي للدولة وانتشار ظاهرة الفساد، وتأثير ذلك في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، مع تقديم مقترح المنظمات الدولية المتعلقة بالحوكمة.

واستندنا في بحثنا إلى **الفرضيات** التالية:

- التحول نحو اقتصاد السوق يغيّر الدور التنموي للدولة.
- عدم نجاح مسار التحول المذكور يرجع في جزء كبير منه إلى تفشي الفساد.
- تنتشر ظاهرة الفساد بغياب المساءلة والشفافية، وبفعل عدم كفاءة إدارة القطاع العام وعدم ملاءمة التشريعات.

● الحوكمة هي المفهوم المعاصر لتجاوز فشل سيرورة التحول نحو اقتصاد السوق.

وفي سبيل تحقيق الهدف المنشود من هذا المقال، نستخدم **المنهجين** الوصفي والاستنباطي، وأما **هيكل** البحث فيشتمل على المحاور التالية:

## أولاً: اقتصاد السوق وتغيُّر دور الدولة التنموي

نتناول في هذا المحور جملة من المفاهيم المتعلقة بالمجال الاقتصادي واقتصاد السوق، وكذلك المفهوم الجديد لدور الدولة في الاقتصاد في ضوء التحولات الدولية الراهنة.

### ١ ـ مفاهيم حول المجال الاقتصادي والتحول الاقتصادي واقتصاد السوق

**أ ـ مفهوم المجال الاقتصادي**: يعتبر المجال الاقتصادي أوسعَ نطاقاً من النشاط الاقتصادي، إذ تضاف إليه التشريعات الاقتصادية المنظمة للنشاط الاقتصادي. ولا يخفى على أحد دور هذه الأخيرة في حماية أطراف النشاط الاقتصادي، وتشجيع الاستثمارات. كما يدخل ضمن المجال الاقتصادي ما يتعلق بالقاعدة التعليمية والتكنولوجية والتحتية، وعملية التكافل الاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل، ومحاربة الفقر، وإدارة شؤون النقد[١]. وعليه، فإن المجال الاقتصادي يتميز بنواة وإطار، فأما النواة فتمثل النشاط الاقتصادي، وأما الإطار فيمثل النشاطات كافة لتطوير النشاط الاقتصادي وتوسيعه.

**ب ـ ركائز التحول الاقتصادي**: إذا كان الإصلاح الاقتصادي هو عملية تحول شاملة في الهيكل الاقتصادي، فإن هذا التحول يعتمد هو الآخر على ركائز مشابهة في معظم الدول النامية والانتقالية، وهي: آليات السوق، والخوصصة، والاندماج في الاقتصاد العالمي[٢].

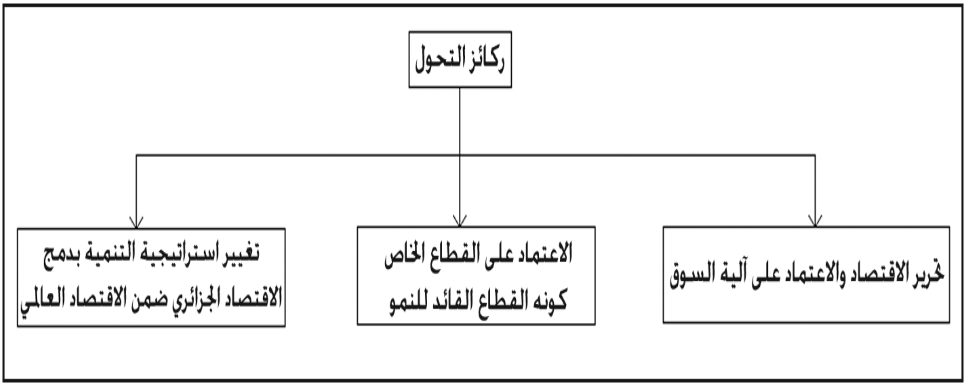
وتركز سياسات التحرر الاقتصادي على إزالة، أو تقليل، القيود على التجارة الداخلية والخارجية، وإطلاق قوى العرض والطلب في التسعير، وتخصيص الموارد الاقتصادية، وتوسيع نشاط القطاع الخاص، وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية، وتقليل الاتجاهات الاحتكارية، وإحلال المعايير السعرية محل القيود الكمية في التجارة الخارجية، وتبسيط إجراءات التجارة والدفع، وجعل المنتجين المحليين أكثر معرفة

(١) عبد الستار عبد الحميد سلمي، **حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ضمن اقتصاد السوق** (القاهرة: دار النهضة، ٢٠٠٥)، ص ٧.

(٢) سمية أحمد عبد المولى، «سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل، حالة مصر،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٢).

وحساسية تجاه تكلفة منتجاتهم وجودتها، ورفع القدرة التنافسية في الأسواق الدولية[٣].

### الشكل الرقم (١)
### ركائز التحول في الاقتصاد الجزائري




**ج ـ مفهوم اقتصاد السوق**: اقتصاد السوق هو محصلة تطور اجتماعي بطيء ومتدرج، وتاريخ طويل من التجربة والخطأ، حيث كانت السوق الأداة التي ساعدت على تطور المبادلات ونموها. إلا أن عمل هذه السوق ظل يتغير على مر الزمن، فإذا اعتقد الكلاسيكيون أنه يحتوي على ما سمّوه «الآلية الخفية»[٤]، ويعطي توازناً تلقائياً يمثل توازن الاستخدام الكامل، فإن كينز جاء بعدهم بتوازن الاستخدام الناقص وتدخل الدولة، وتوالت التطورات. ومن هنا يتضح أن نظام السوق هو في الحقيقة تنظيم اقتصادي لتخطيط مستقبلي غير مركزي، لأن قرار المتعاملين فيه لا يصدر اعتباطاً بل في ضوء توقعات رشيدة للمستقبل[٥].

وقد باشرت الجزائر التحضير لاقتصاد السوق تدريجياً ابتداءً من سنة ١٩٨٦[٦]، تحت ضغوطات داخلية مرتبطة بفشل نموذج التنمية، وأيضاً تحت ضغوطات خارجية تتمثل في تدهور أسعار المحروقات، ووصول تاريخ استحقاق الديون الخارجية. وتمّ حسم التردد ابتداءً من سنة ١٩٩٠ باتباع منهج اقتصاد السوق تدريجياً[٧]، وارتكاز الاقتصاد على استراتيجية

(٣) خليفة مهدي أبو الليل، «سياسات التحرر الاقتصادي والأداء الاقتصادي الكلي في الاقتصاديات النامية بالإشارة لمصر،» **البحوث التجارية المعاصرة** (كلية التجارة، جامعة أسيوط)، السنة ١١، العدد ١ (١٩٩٧)، ص ٤٠٣.

(٤) ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ط ٢ (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥)، ص ١٣.

(٥) حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٩٥ ـ ٩٨.

(٦) انظر: الزين منصوري وناصر مراد، «تجربة الجزائر في التحول إلى اقتصاد السوق،» ورقة قدمت إلى: فعاليات المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرين للاقتصاديين المصريين تحت عنوان: التطورات الحديثة لمفهوم اقتصاديات السوق، القاهرة، ١٥ ـ ١٦/ ١١/ ٢٠٠٧.

(٧) Hamid Bali, *Inflation et mal- développement en Algérie* (Algérie: O.P.U, 1993), p. 25.

ذات بعدين: إجراء تعديلات هيكلية في الاقتصاد، ومراجعة أهداف الإنتاج.

## ٢ ـ تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ضمن اقتصاد السوق

يرتكز النظام النيوليبرالي على تقييد تدخل الدولة، لكن بعض الشواهد التاريخية لبعض الدول، كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا وتايلاند والصين، تؤكد عملياً أنها حققت تطوراً اقتصادياً رغم تدخل الدولة، وبالتالي ليس صحيحاً أن تدخلَ الدولة يناقض اقتصاد السوق، وعليه ظهر اتجاه آخر مع تدخل الدولة، لكنه ضيق بسبب تأثير العولمة والاندماج العالمي.

وعلى مر الزمن، ظهر تياران في الفكر الاقتصادي، **الأول** ينادي بتقليل تدخل الدولة إلى أضيق الحدود لأنه يجعل الاقتصاد أكثر قوة، و**الثاني** يطالب بتدخل الدولة. وعلى مستوى التغيرات السياسية، ظهرت الليبرالية الجديدة (أو ما يسمّى الطريق الثالث) التي تؤمن بالدور الاجتماعي للدولة.

ودونَ المرور بالتسلسل الزمني، نعرض التيارات الفكرية التي ترى بعدم تدخل الدول، وهي[٨]: الطبيعيون، الكلاسيكيون، الكلاسيكيون الجدد، النقديون، المحافظون. وأما التيارات التي ترى بتدخل الدولة، فتشمل فكر كينز، والاشتراكيين، الكينزيين المحدثين، والكينزيين الجدد أمثال F.Modighiiliani وJ.Tobin وW.Heller، الذين يرون أن التضخم الركودي لا يرجع إلى تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتوسع السياسات الاقتصادية، وخصوصاً السياسات المالية، وإنما يرجع إلى التدخل السيئ من طرف الدولة، وكذلك إلى ضعف كفاءة متخذي القرارات[٩].

**ج ـ النظرية الحديثة لدور الدولة**: أثبتت التجارب التاريخية أن تدخل الدولة بدرجة أقل في مجالات معينة، وتدخلها بدرجة أكبر في غيرها، هما أضمن طريق نحو تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، وبالتالي يرتكز الدور الجديد للدولة في التنمية على العناصر التالية[١٠]:

- مشاركة المستثمرين في التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- توجيه وتحفيز الاستثمارات في النشاطات الاقتصادية ذات الأولوية في المجتمع.

(٨) سلمي، **حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ضمن اقتصاد السوق**، ص ٣٧.

(٩) أبو الليل، «سياسات التحرر الاقتصادي والأداء الاقتصادي الكلي في الاقتصاديات النامية بالإشارة لمصر،» ص ٤٠٤ ـ ٤٠٦.

(١٠) سوزان حسين أبو العينين محمد، «انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي على متغيرات التنمية البشرية في مصر خلال عقد التسعينيات،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

• مراقبة النشاط الاقتصادي، وهو دور يتعاظم في ظل اقتصاد السوق (مراقبة الدولة للأسواق ولمواصفات السلع بهدف منع الاحتكار. . .).

• الريادة في مجالات لا يقدم عليها القطاع الخاص، بسبب عدم، أو محدودية، أرباحها (قطاعات الخدمات الاجتماعية)[11]، أو ذات عائد طويل المدى (البحوث العلمية، التكنولوجيا، التطوير).

• تشجيع الاستثمار بتوفير الإمكانيات والإجراءات والتشريعات.

• الحد من الفقر: يعتبر دوراً أساسياً وأبدياً، ومن أهم أهداف الدولة.

• محاربة الفساد وحماية البيئة.

ونستطيع القول إن دور الدولة الجديد يرتكز (في ضوء التحولات الدولية) على ثلاثة محاور، يضاف إليها عنصر جديد أملته إفرازات الأزمة المالية العالمية الجديدة لسنة ٢٠٠٨، وهي:

ـ المواءمة بين دور الدولة وإمكانياتها، بمعنى الاستخدام الأكفأ والأمثل لمواردها.

ـ إعادة تنظيم وتأهيل المؤسسات العامة، وتحفيز الناتج الممكن برفع كفاءتها وتنافسيتها.

ـ دور الدولة في مكافحة الفقر وحماية البيئة ومحاربة الفساد.

ـ وضع أجهزة للرقابة والإنذار المبكر للأزمات، والعمل على عدم وقوعها، أو التخفيف من آثارها عبر تدخل الدولة وفق ما هو ملائم.

**د ـ مبررات تدخل الدولة في المجال الاقتصادي**: بشكل عام، اتفق الاقتصاديون على حدٍ أدنى من تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، باستخدام أدوات السياسة المالية و/أو النقدية و/أو أدوات أخرى، وتشمل هذه المبررات ما يلي[12]:

ـ توفير و/أو توزيع السلع والخدمات الأساسية للمجتمع.

ـ إعادة توزيع الدخل والثروة.

ـ علاج إخفاقات السوق من خلال:

(١١) عبد الحميد صديق عبد البر، «دور الدولة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى آليات السوق،» **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** (جامعة عين شمس)، العدد ٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٤٤٦.

(١٢) سلمي، **حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ضمن اقتصاد السوق**، ص ٣٩ ـ ٦٠.

ـ تدعيم المنافسة الكاملة.

ـ تجسيد الآثار السلبية لسلوك الوحدات الاقتصادية في السوق، بالتقليل من الأضرار، وذلك عن طريق الضرائب والإعانات.

ـ توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل.

ـ تحقيق استقرار اقتصادي.

ـ مواجهة الآثار السلبية للعولمة.

**هـ ـ ضوابط تدخل الدولة في المجال الاقتصادي**: يتطلب من الدولة الالتزام ببعض الضوابط عند تدخلها في المجال الاقتصادي، وهي(١٣):

**(١) كفاءة الدولة**: يُقصد بها تحقيق أفضل النتائج في المجال الاقتصادي الذي تدخلت فيه، وذلك باستخدامها للسياسات الجيدة والمؤسسات القادرة على تحقيق هذه النتائج بأقل التكاليف، أي مقارنة المخرجات بمدخلات هذا الاقتصاد. كما نميزُ نوعين من الكفاءة الاقتصادية في مجال الإنتاج، وفي مجال التوزيع.

وتجدرُ الإشارة إلى أن الفكر التنموي حول شروط التنمية، انتقل من الموارد الطبيعية (حيث أدى إلى انتشار الحروب الاستعمارية) إلى رأس المال المادي والبشري (أي أن الدولة المصنعة كانت مرادفة لدولة متقدمة في منتصف القرن العشرين)، ثم تحولَ الفكر نحو دور التكنولوجيا وليس الآلات من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، ومنذ الثمانينيات يركز الفكر على السياسات السليمة كمفتاح للتنمية، وأخيراً يتم التركيز على المؤسسات.

**باختصار**: الدولة مطالبة بالكفاءة في دورها الاقتصادي، وأياً يكن نوع الكفاءة (إنتاجية أو توزيعية)، وهذا يتطلب أمرين: + سياسات جيدة + مؤسسات قادرة.

**(٢) التخلص من الفساد وتبنّي الحوكمة**: وهو يمثل موضوع المحور الموالي.

## ثانياً: معضلة الفساد وسبل الحد منه

لم يَعُد الفساد أهم المشكلات التي تواجه النظام العالمي الجديد فحسب، بل يكاد يكون المشكلة الرئيسية على الإطلاق؛ إذ يحوّل الموارد من مجالات التنمية، ويقوّض ثقة المجتمع في السلطة الحاكمة(١٤). وهو ظاهرة قديمة قِدمَ المجتمع البشري؛ استمر على مرِّ

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) أحمد فارس عبد المنعم [وآخرون]، **الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية**، تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩)، ص ١٣١.

التاريخ وتحول في الوقت الحاضر إلى مشكلةٍ حادةٍ تعانيها جميع الدول وبدرجةٍ أكبر الدول النامية، وتمسّ القطاع العام والقطاع الخاص. ولفهمِ الموضوع، نتناول معضلة الفساد من حيث مفهومه وأنواعه وخصائصه، وأيضاً أسباب نموّه وأثاره، مع عرض استراتيجية مكافحته، وذلك بالإشارة إلى حالة الجزائر.

## ١ ـ تعريف الفساد وأنواعه وخصائصه

**أ ـ تعريف الفساد**: يُقصد بالفساد في المجال الاقتصادي للدولة استعمال السلطة لتحقيق منافع خاصة، سواء كانت سلطة تشريعية أو قضائية أو تنفيذية[١٥]، وهو بذلك يعبّر عن انحراف في الواجبات الرسمية لمنصبٍ عامٍ بالتعيين أو الانتخاب لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة[١٦]، وكانَ ما يزال جزءاً من الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية منذ وقت طويلٍ. ولعلَّ السبب الجوهري في ذلك هو تعدد صوَر الفساد ووسائله وأهدافه من خلال الزمان والمكان، وأشد أنواعه موجود في الدول النامية[١٧]. وأهم **صوَر** الفساد ما يتعلق بالرشوة، الابتزاز، المحسوبية، استغلال مال الغير للتعجيل بقضاء أمر معيّن واستغلال النفوذ، كما يتميز بأنه ظاهرة عامة وقديمة وملازمة لمرحلة التحول[١٨]. وهناك إجماع على أن شيوع الفساد يعتبُر من أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي، وفي جوهره يعبِّر عن حالة تفكك تعتري المجتمع نتيجة فقدانه سيادة القيم الجوهرية، وعدم احترام القانون، وغياب الشفافية والمساءلة[١٩]، ولنا في التاريخ أمثلة عديدة عن سقوط دول وإمبراطوريات. والجديد في الفساد هو أن هذه الظاهرة آخذة في التفاقم لدرجة تهديد مجتمعات بالجمود والانهيار، وتأثَّرَ بالعولمة بحيث لم يعد شأناً داخلياً[٢٠].

واتفق المختصون على أن الفساد مصطلح فني يعبّر عن جرائم الاتّجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام، في شكل ظاهرة يعانيها المجتمع، وهو يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية، وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما يتبعه من بطالة وتدن في الأجور، مما يدفع مرة أخرى إلى مزيد من الفساد ضمن إطار حلقة الفساد المفرغة.

(١٥) سلمي، **حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ضمن اقتصاد السوق**، ص ٦٨.

(١٦) عبد المنعم [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٦٨.

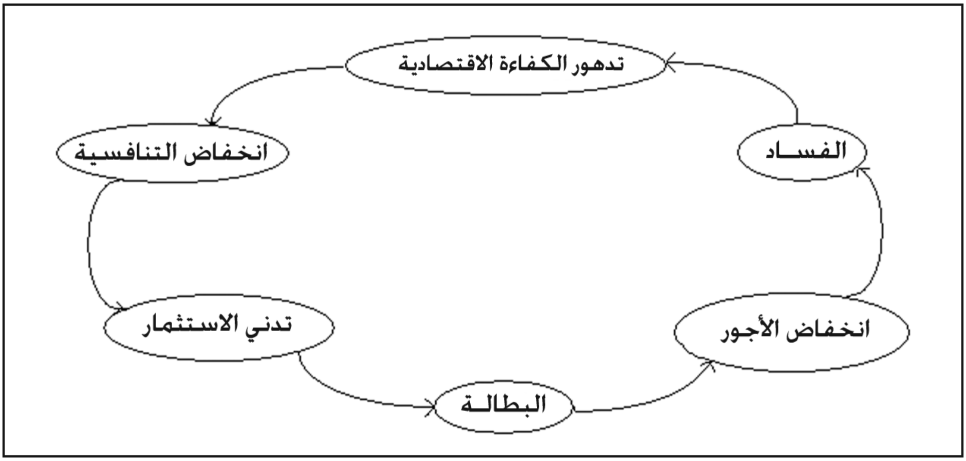
(١٧) طارق محمود عبد السلام السالوس، **التحليل الاقتصادي للفساد** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٥.

(١٨) عبد المنعم [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٧٩.

(١٩) انظر: إدريس ولد القابلة، «معضلة الفساد،» موقع تنمية <http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=1303>.

(٢٠) إبراهيم غرايبة، «الفساد الحاضر الأكبر في الإدارة والغائب الأكبر في الإصلاح،» <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/183F60AD-658E-471C-B331-718FE744100B.htm>.

الشكل الرقم (٢)
حلقة الفساد المفرغة




**المصدر**: إعداد الباحث.

وبذلك يتصف الفساد بأنه يتمّ ضمن أُطر شبكية معقدة، وليس مجرد ممارسات فردية، ويعيد إنتاج نفسه ضمن حلقة الفساد المفرغة. ويمكن تقديم بعض تعاريف **الفساد** المحددة:

ـ **تعريف الأمم المتحدة**: الفساد يتضمن سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، ويشمل القطاع العام والقطاع الخاص، وينتشر عالمياً (الدول النامية، الدول المتقدمة)، ويتدرج من الرشوة إلى عمليات استغلال النفوذ، التبييض، نشاطات الجريمة المنظمة، المافيا وغيرها.

ـ **تعريف البنك الدولي**: هو «إساءة استعمال الوظيفة العامة لتخصيص نفعٍ خاصٍ»، وكما نرى هو تعريف ضيق يندرج تحت اسم «الفساد الصغير».

ـ **تعريف منظمة الشفافية الدولية**: هو سوء استخدام السلطة لأجل تحقيق مكاسب خاصة[(٢١)].

ـ **تعريف جونستون** (Johnston): يعرفه بإساءة استخدام الأدوار (الوظائف) العامة أو الموارد العامة، بغرض المنفعة الخاصة[(٢٢)].

(٢١) تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٦، <http://www.transparecy.org>.

(٢٢) Michael Johnston, «What Can Be Done about Entrenched Corruption?,» paper presented at: The Ninth Annual Bank Conference on Development Economics, Washington, DC, 30 April -1 May 1997, <http://people.colgate.edu/mjohnston/MJ%20papers%2001/ABCDfinwork.pdf>.

ويمكن صوغ الفساد كما يلي:

الفساد = احتكار القوة + الافتقار إلى الشفافية ـ المساءلة (١)

وبالنظر إلى الكتابات المختلفة حول تعريف الفساد، نجد أن المنطلق الرئيسي لتعريفه هو الصور الشائعة له، وهي: الرشوة، المحسوبية، استغلال المنصب العام، وشراء أصوات الناخبين. كما نستنتج من التعاريف المذكورة أنها تتفق حول الغاية منه، وهي الحصول على كسب خاص أو منفعة شخصية، وأما الوسيلة فكانت محل خلاف. وبذلك تبرز ثلاثة اتجاهات عامة في تعريف الفساد، وهي[٢٣]:

ـ الاتجاه القانوني أو الاتجار بالوظيفة العامة.

ـ اتجاه المصلحة العامة: ينظر إلى الفساد باعتباره سلوكاً ضاراً بالمصلحة العامة.

ـ اتجاه الرأي العام: يمثل هذا الاتجاه بديلاً مما سبق، بتركيزه على أهمية الرأي العام في توجيه المجهود الحكومي في محاربة الفساد. ويتخذ هذا الاتجاه ثلاثة أشكال[٢٤]: الفساد الأسود، والفساد الرمادي، والفساد الأبيض.

**ب ـ أنواع الفساد**: يمكن تصنيف الفساد إلى ثلاثة أقسام: عرضي (فردي)، مؤسسي، منتظم (أو ممتد) كظاهرة تمس المجتمع بكافة طبقاته كما يراه جونستون[٢٥]. ونظراً إلى تعدد أنواعه تبعاً للمعيار المطبق، نُقدم ذلك كما يلي[٢٦]:

ـ معيار الفئة المطبقة: ويتضمن فساد القمة، والفساد المؤسسي، والفساد الإداري والبيروقراطي[٢٧].

ـ معيار حجم الفساد: حيث يقسم الفساد حسبه إلى الفساد الكبير والفساد الصغير.

ـ معيار تنظيم الفساد: حسب هذا المعيار نميز نوعين من الفساد، وهما الفساد المنظم والفساد غير المنظم.

---

(٢٣) حمدي عبد الرحمن حسن، **الفساد السياسي في أفريقيا** (القاهرة: دار القارئ العربي، ١٩٩٣)، ص ١٨.

(٢٤) نعني بالفساد الأسود اتفاق أغلبية المجتمع (نخبة وجماهير) على خطورة الفساد وضرورة التخلص منه، وأما الفساد الرمادي فيتضمن سكوت فئة من المجتمع عن بعض حالات الفساد، ويعني الفساد الأبيض تغاضي كل النخبة والجمهور في مجتمع ما عن حالات فسادٍ معينة.

(٢٥) عبد الله بن حاسن الجابري، «الفساد الاقتصادي أنواعه، أسبابه وعلاجه في الإسلام،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة بجامعة أم القرى ـ السعودية، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٥.

(٢٦) السالوس، **التحليل الاقتصادي للفساد**، ص ١٠ ـ ١٨.

(٢٧) حسن، **الفساد السياسي في أفريقيا**، ص ٢٧ ـ ٣٧.

ـ معيار نطاق الفساد: أي النطاق الجغرافي لممارسته، ويقسم إلى الفساد المحلي والفساد الدولي.

ـ معيار طبيعة العلاقة بين طرفي الفساد: ويقسم إلى الفساد القسري والفساد التآمري.

ـ معيار أطراف العلاقة: فردي وثنائي وأكثر.

ترتبط **الشفافية** عكسياً بالفساد الإداري[٢٨]، وهي العلاقة نفسها التي تربط **المساءلة** بالفساد السياسي. وأما **الرشوة**، فتعتبر نموذجاً للفساد الاقتصادي وأهم مظاهره، ولها عدة صور تختلف حسب الزمان والمكان (هدية، قهوة، . . .)[٢٩]، وتعتمد الرشوة ـ عادة ـ على شخصين هما الراشي والمرتشي[٣٠].

وحسب دراسة لصندوق النقد الدولي، فإن للفساد أشكالاً متعددة، ويمثل فساد القطاع العام أحد مظاهر عجز التنظيم والإدارة على المستوى الوطني. وتعرّف الدراسة «التنظيم والإدارة» بأنهما التقاليد والمؤسسات التي تمارس عن طريقهما في بلد معين، وتم تصنيف الفساد وفق هذه الدراسة إلى عدة أشكال هي[٣١]:

ـ الفساد أو البيروقراطي الصغير؛ الفساد الكبير؛ المتاجرة بالنفوذ أو الاستيلاء على الدولة.

ج ـ **خصائص الفساد**: هناك مجموعة خصائص أهمها:

ـ يتم الفساد من خلال «أطر شبكية» معقدة وسرّية ومتعددة الأطراف، وليس مجرد ممارسات فردية[٣٢].

ـ رغم تنوع الفساد، فإن أخطره ذلك الذي يكرس نفسه بمرور الوقت، ويعيد إنتاج نفسه ضمن الحلقة المفرغة للفساد.

ـ الفساد له عواقب ضارة على تحقيق التنمية وفعالية الإصلاحات الاقتصادية.

---

(٢٨) أنور شاه ومارك شاكنز، «محاربة الفساد: انظر أمامك قبل أن تثب،» **التمويل والتنمية** (صندوق النقد الدولي)، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ٤٣.

(٢٩) أحمد رفعت خفاجي، **جرائم الرشوة في التشريع المصري والقانون المقارن** (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٣٥.

(٣٠) محمد عمر الحاجي، **الإصلاح الاقتصادي** (دمشق: دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٣٧ ـ ٤١.

(٣١) شاه وشاكنز، «محاربة الفساد: انظر أمامك قبل أن تثب،» ص ٤٣.

(٣٢) عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، ص ١٧.

ـ يرتبط طردياً بوجود أزمات وكوارث.

ـ تأثير العولمة في انتشار الفساد عبر أنحاء العالم بدرجات متفاوتة.

ـ الفساد يشوّه السياسات الحكومية من خلال دور الحكومة في توزيع الموارد.

ـ ضمن الاقتصاد السري ينمو جميع أنواع الفساد.

ـ الفساد عملية تدعمها بعض الدول الأوروبية في خفاء وبأساليب غير مباشرة، عن طريق وجود قوانين تحترم الفساد الداخلي ولا تتطرق إلى حالات الفساد الخارجي ضمن إطار العولمة(٣٣).

## ٢ ـ أساليب نمو الفساد وآثاره

ينشأ الفساد جزئياً بسبب طبيعة الإنسان في الطمع واختصار الخطوات في إطار غير قانوني، مما يصعب العدالة في التوزيع، وهذا لا يؤدي إلى سوق تنافسية(٣٤).

**أ ـ أسباب نمو الفساد**: نتعرض لها من حيث الأهداف والمحددات(٣٥):

ـ **من حيث الأهداف**: يعتبر الفساد من الجرائم الاقتصادية، وسببه تحقيق منفعة و/أو تجنب نفقة.

ـ **من حيث المحددات**: هناك مجموعة عوامل، يمكن أن تؤثر في عائد الفساد، وهي:

• القيود الحكومية على النشاط الاقتصادي، وتتضمن درجة ملاءمة الصيغ القانونية والقضائية وتنفيذها، وكذلك مؤشر التوطين على أساس الكفاءة.

• تحيّز الدول المتقدمة في محاربة الفساد، باعتبار أن رشاوى الدول النامية تقدمها جهات من الدول المتقدمة حسب منظمة الشفافية الدولية.

• معدلات الأجور والفقر: انخفاض معدل أجور القطاع العام إلى أجور القطاع الخاص مع انتشار الفقر يؤديان إلى الفساد(٣٦).

(٣٣) خفاجي، **جرائم الرشوة في التشريع المصري والقانون المقارن**، ص ٣٩.

(٣٤) انظر: فواز حمد الفواز، «مفاهيم اقتصادية: الفساد،» **الاقتصادية الإلكترونية**، العدد ٤٧١٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، <http://www.aleqt.com/2006/09/12/article_6378.html>.

(٣٥) عبد المنعم [وآخرون]، **الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية**، ص ٥٤ ـ ٥٨، و**تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية**، تحرير أحمد السيد النجار (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦)، ص ٢٢٩.

(٣٦) السالوس، **التحليل الاقتصادي للفساد**، ص ٢٦ ـ ٣٣.

- ضعف معدلات التنمية وظهور فجوة الدخول.
- سرية بعض الصفقات الكبرى.
- الاتساع الكبير لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وبقاء الدولة تدير ممتلكات كبيرة.
- ضعف جهود مكافحة الفساد في الإمساك بالمخالف ومعاقبته، وكذلك انخفاض مخاطر الوقوع في الفساد (أي ارتفاع المنافع المحققة من الفساد عن التكاليف المدفوعة في العقوبات يشجع الفساد).
- حرية أفراد السلطة في أداء مهامهم وعدم التشديد.
- عوامل اجتماعية وثقافية (غياب الوعي الأخلاقي والديني، والغزو الثقافي الأجنبي).
- عوامل سياسية تتعلق بالافتقار إلى قيادة منضبطة.
- محدودية نجاح عمليات الخوصصة (بيع أصول القطاع العام)، وتأثير ذلك في الفساد من حيث بيعها دون قيمتها السوقية.
- محددات دولية: عبر المساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية.

وكخلاصةٍ، تتفق آراء المحللين على أن الفساد (وخصوصاً الفساد الممتد) ينشأ ويترعرع في المجتمعات التي تتميز بما يلي[٣٧]:

- ضعف المنافسة السياسية.
- نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم.
- ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية.
- غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل بالفساد.

**ب ـ آثار الفساد**: تنجم عن الفساد آثار اقتصادية كثيرة، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، ونركز هنا على الجانب الكلي.

إن أنواع الفساد المذكورة سابقاً لا تسبب درجة الضرر نفسها. كما أن الفساد يترك آثاراً اقتصادية وأخلاقية، وحالة مربكة لمستوى الأسعار، وانتشار الفقر، ونجاح الاستثمار وتوزيع الدخل وتدمير الخدمات العامة، وأسوأها ابتعاد المستثمرين عن الاستثمار في تلك الدول.

(٣٧) الجابري، «الفساد الاقتصادي أنواعه، أسبابه وعلاجه في الإسلام،» ص ٩ ـ ١٠.

ويسجل تضاؤل معدل النمو في الدول التي ينتشر فيها الفساد. ويمكن تحديد هذه الآثار الاقتصادية في المجالات التالية[٣٨]:

التنمية المستدامة والشاملة؛ التضخم؛ القطاع الضريبي؛ سوق الصرف الأجنبي؛ القطاع الحكومي؛ سوق رؤوس الأموال وصناديق الاستثمار؛ عدم عدالة التوزيع؛ مضاعف الفساد (تغذية الفساد لنفسه)؛ الجهاز المصرفي من حيث تأثير الأموال وتعثّر القروض (فقدان الثقة وانهيار البورصات).

## ٣ ـ واقع الفساد في الجزائر

لملامسةِ الواقع، نقدم تحليلاً يخص الجزائر رغم صعوبات تتبُّع حالات الفساد في المجتمع الجزائري، بسبب مشكلة الإحصاءات. وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية، فإن الأقطار العربية تقع ضمن أكبر الدول التي ينتشر فيها الفساد؛ وقد قدرت الأموال المهربة خلال سنة ٢٠٠٥ بمئة مليار دولار، بغض النظر عن الأموال غير المحصاة. كما تمّ تقديرها بـ ٣٠٠ مليار دولار خلال ٢٠٠٦. ويدل هذان الرقمان الهائلان على أن الفساد في هذه الأقطار أصبح قاعدة وليس استثناء، ومحمياً بموجب القوانين والتنظيمات[٣٩].

وقد احتلت الجزائر مرتبة غير مشرفة ضمن «مؤشر الفساد للدول المصدرة» المتعلق بـ ١٢٥ دولة أُخضعت للدراسة والمراقبة. وكان هذا المؤشر قد صدر في ٤/ ١٠/ ٢٠٠٦، وسبقه المؤشر الأول الصادر سنة ٢٠٠٢ والذي احتلّت فيه الجزائر المراتب الأولى في نسب الفساد والرشوة. ويقوم مؤشر الفساد للدول المصدرة على آلية طرح أسئلة على أُطر في مؤسسات عدة دول حول المعاملات التجارية للمؤسسات الأجنبية داخل بلدانها، وذلك قصد الكشف عن «الرشاوى». وتوصلت المنظمة إلى أن الجزائر تتعامل مع أهم الدول المعروفة بدفع الرشاوى، حيث أعربت عن قلقها إزاء الارتفاع المذهل للرشاوى من دول التصدير الـ ٣٠ الأكبر في العالم التي تستحوذ وحدها على نسبة ٨٠ بالمئة من التعاملات التجارية والاقتصادية الدولية. واحتل أهم زبائن الجزائر مراتب غير مشرفة ضمن قائمة الدول التي تتعاطى الرشوة في تعاملاتها، كإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا والصين وكوريا الجنوبية. وتوصلت المنظمة إلى أن الجزائر تفضل التعامل التجاري مع دول شركاتها راشية، وأن الدول التي شركاتها غير راشية لم تفز بالصفقات، وهو تلميح إلى الجزائر بأنها لا تمارس الشفافية في منح الصفقات العمومية، ولا تحترم قانون الصفقات في منح المشاريع الاقتصادية للشركات الأجنبية.

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٤٣.

(٣٩) محمد دلومي، «عولمة الفساد،» **الأهالي**، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

وبخصوص مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية[٤٠] نلاحظ تحسن عدد النقاط المحصل عليها منذ سنة ٢٠٠٣ ولغاية سنة ٢٠٠٦، رغم تراجعها سنة ٢٠٠٧، لكن مرتبة البلد مقارنة ببقية البلدان بقيت متدهورة، ويوضح ذلك الجدول الرقم (١).

**الجدول الرقم (١)**

**تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧)**

| السنوات | ٢٠٠٣ | | ٢٠٠٤ | | ٢٠٠٥ | | ٢٠٠٦ | | ٢٠٠٧ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | الرتبة | النقاط | الرتبة | النقاط | الرتبة | النقاط | الرتبة | النقاط | الرتبة | النقاط |
| | ٨٨ | ٢,٦ | ٩٧ | ٢,٧ | ٩٧ | ٢,٨ | ٨٤ | ٣,١ | ٩٩ | ٣ |

**المصدر**: منظمة الشفافية الدولية، مجموعة تقارير.

يلاحظ من الجدول الرقم (١)، تدحرج ترتيب الجزائر بـ ١٥ نقطة من سنة ٢٠٠٦ إلى سنة ٢٠٠٧، ويعني أن البلاد تشهد معدل فساد خطيراً. ويؤدي هذا إلى التأثير في جهود جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لمواجهة البطالة والحدِّ من الفقر، لأن هذا النوع من الاستثمار يتطلب بيئة إدارية نزيهة ونظيفة من مختلف أشكال الفساد، وهو ما أدى إلى تراجع تنافسية الجزائر بـ ١٨ رتبة حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، حيث احتلت المرتبة ٩٩ عالمياً من مجموع ١٣٤ دولة في السنة الحالية، مقابل المرتبة ٨١ من مجموع ١٣١ دولة للسنة المنصرمة[٤١].

ونشير إلى أن الجزائر صرحت عن طريق وزير المالية في أثناء مناقشة مشروع ميزانية ٢٠٠٧، بأن وقع الفضائح والاختلاسات التي هزت البنوك تراجع خلال سنة ٢٠٠٦ مقارنة بسابقاتها. وحسب آخر تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، احتلت الجزائر المرتبة ١٣٢ من مجموع ١٣٤ دولة في تطوير السوق المالية، وأيضاً احتلت المرتبة ١٣٤ (أي الأخيرة) في فعالية الجهاز المصرفي.

## ٤ ـ استراتيجية مكافحة الفساد

نحاول تقديم الجانب الفكري في علاج ظاهرة الفساد، مع الإشارة إلى الجهود المحلية والدولية في ذلك[٤٢].

(٤٠) تصدر منظمة شفافية دولية ثلاثة مؤشرات حول الفساد وهي: مؤشر مدركات الفساد، والتقرير العالمي الشامل عن الفساد، ومؤشر الرشوة.

(٤١) حفيظ صواليلي، «تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي صنف الجزائر في المرتبة ٩٩،» **الخبر**، ١١/ ١/ ٢٠٠٩.

(٤٢) انظر: الجابري، «الفساد الاقتصادي أنواعه، أسبابه وعلاجه في الإسلام،» ص ٢٠ ـ ٢٣، والسالوس، =

**أ ـ التحليل الفكري في علاج ظاهرة الفساد**: نميّز عدة تيارات أو نظريات وهي:

ـ **نظرية الاختيار**: يمكن تخفيض الفساد بالتقليل من الفرص المتاحة لجني الربح، وذلك عبر التحرر الاقتصادي، وتقليل تدخل الدولة من خلال مزيج من الإصلاحات الاقتصادية، إلى جانب تأمين الفرص الاقتصادية البديلة بعدم الاعتماد على القطاع العام فقط.

ـ **مدخل الجماعية**: يمكن الحد من الفساد بالإصلاحات السياسية، وأهم الداعين إليها (Little)[٤٣]. وتم انتقاد هذا المدخل على أساس أن المنافسة السياسية تقدم نخباً سياسية جديدة يمكن أن تتصرف بجدية لمكافحة الفساد، ولكن هذا لا يمنع من اتخاذ تلك النخب لنفسها مزيداً من الفرص لجني الربح كما هو حاصل في الجزائر، مما يعني أن ليس هناك ارتباط كبير بين محاربة الفساد والديمقراطية، كما استنتج جونستون في دراسته الإحصائية، إلا من خلال تنظيم المجتمع المدني، وهو ما أطلق عليه اسم «التقوية الاجتماعية». لكن من الناحية العملية هناك أيضاً جماعات منتفعة من الفساد تشجعه، لذلك يقترح البعض تفعيل الدور المؤسسي.

ـ **مدخل الأشواك المتعددة**: يعتمد على مجموعة من الإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسسية.

**ب ـ الجهود الدولية والمحلية للحد من الفساد**: وتنصب على دور الشركات الأجنبية وتأثير تشريعات بعض الدول الدائمة لدفع الرشاوى خارج بلدانها، والحل هو التركيز على الفساد المؤسسي، والحد من الفساد في الأعمال الدولية بوضع التزامات للشركات المتعددة الجنسيات[٤٤]، ويمكن للإصلاحات المؤسسية والسياسية أن تحد من الفساد.

وقد قسم صندوق النقد الدولي الدول النامية إلى ثلاث فئات تعكس مدى تفشي الفساد (مرتفع، متوسط، منخفض)، ويفترض أن الدول «المرتفعة الفساد» تتميز بانخفاض نوعية التنظيم والإدارة، والدول «المتوسطة الفساد» تتميز بتنظيم وإدارة معقولين بعض الشيء، وأن للدول «المنخفضة الفساد» تنظيم وإدارة جديدين.

---

= **التحليل الاقتصادي للفساد**، ص ٤٤ ـ ٥٣، وعبد المنعم [وآخرون]، **الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية**، ص ١٢٧ ـ ١٢٩.

(٤٣) W. Little, «Corruption and Democracy in Latin America,» *IDS Bulletin*, vol. 27, no. 2 (1996), pp. 64-70.

(٤٤) سوزان روز أكرمان، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب والإصلاح**، ترجمة فؤاد سروجي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٣٢٦.

### الجدول الرقم (٢)
### نموذج تقسيم تفشي الفساد في الدول النامية
### (مرتفع، متوسط، منخفض)

| مدى تفشي الفساد | نوعية التنظيم والإدارة | أولويات جهود محاربة الفساد |
|---|---|---|
| مرتفع | ضعيف | تأسيس سيادة القانون، تقوية مؤسسات المشاركة، الخضوع للمساءلة، إقرار ميثاق للمواطنين، الحد من التدخل الحكومي، تطبيق إصلاحات السياسة الاقتصادية. |
| متوسط | معقول | اللامركزية وإصلاح السياسات الاقتصادية والإدارة العامة. |
| منخفض | جيد | إنشاء وكالات محاربة الفساد، تقوية الخضوع للمساءلة المالية، رفع الوعي الجماهيري والرسمي، تشجيع التعهد بمحاربة الرشوة، إجراء محاكمة تحظى بإعلام واسع. |

**المصدر**: أنور شاه ومارك شاكنز، «محاربة الفساد: انظر أمامك قبل أن تثب،» **التمويل والتنمية** (صندوق النقد الدولي)، العدد ٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ٤٢.

كما اتخذت الجزائر في سياق محاربة الفساد خلال سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ العديد من التدابير، خاصة التشريعية، بعد مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك الاتفاقية الأفريقية لمحاربة الرشوة والفساد، حيث قام المجلس الشعبي الوطني بالمصادقة على قانون الوقاية من الفساد ومحاربته. وقد شكلت الجزائر سنة ٢٠٠٧ عدة لجان متخصصة وفرقٍ أمنية ووفود للسفر إلى الخارج، للكشف عن الأموال المهربة واسترجاعها، وهي مهمة صعبة بسبب تمويه المتورطين في الفساد. كما اتخذت عدة إجراءات على مستوى بنك الجزائر لأجل ضمان الودائع وتقليل المخاطر، كما نُسجل انضمام الجزائر إلى آلية التقييم من قبل النظراء التي أقرتها مبادرة النيباد، والتركيز على أهمية الحكم الراشد (الحوكمة) في مكافحة الفساد.

## ثالثاً: الحوكمة كمفهوم جديدٍ لتدخُّل الدولة والحد من ظاهرة الفساد

### ١ ـ نشأة مفهوم الحوكمة وتطوره

برزت في السنوات الأخيرة مفاهيم الحوكمة[٤٥] (الحكمنة، أو الحكمانية، أو

(٤٥) زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية (قضايا وتطبيقات)** (عمّان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٣)، ص ١٢ ـ ١٣.

المحكومية، أو الحكم الراشد أو الرشيد)[٤٦]، والشفافية، والمساءلة، وهي تمثل، حسب بعض الباحثين الشروط السياسية للتنمية[٤٧].

كما أن هناك مجالات اختلاف ومجالات اتفاق بين المنظمات الدولية في التعريف ومحاور التركيز والاهتمام، ونكتفي بمفهوم البنك الدولي للحوكمة سنة ١٩٩٢، على أنها الوسيلة التي تتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية. ولغاية سنة ١٩٩٢ ركز البنك على البعد الاجتماعي، وأضاف في سنة ١٩٩٤ البعد السياسي، الذي يتضمن، بحسب البنك، العناصر التالية: إدارة القطاع العام؛ الأطر القانونية للتنمية؛ المشاركة؛ المساءلة؛ المعلومات والشفافية.

وعند الاطلاع على تعاريف الهيئات الأخرى، كصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية، والإدارة الدولية للتنمية في بريطانيا، وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نجد أن الهيئات الست اشتركت في أربع سمات هي: تحسين الإدارة العامة؛ المساءلة؛ الشفافية؛ سيادة القانون.

## ٢ ـ قياس الحوكمة واستراتيجيتها

تستند الهيئات المانحة، ومن أبرزها البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إلى عدة معايير لقياس جودة الحكمنة. ونشير إلى وجود ستة معايير كلية للبنك الدولي، وهي[٤٨]: الصوت والمساءلة؛ فاعلية الحكومة؛ سيادة القانون؛ الاستقرار السياسي؛ جودة التشريعات المنظمة؛ التحكم في الفساد.

ونظراً إلى اعتبار مفهوم الحكمنة أحد الشروط الأساسية للتنمية، فإن استراتيجيتها تتركز على الأبعاد التالية[٤٩]: البعد المؤسسي؛ البعد الاقتصادي وتحسين الأداء؛ علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني كأهم محاور التنمية؛ دور الفاعلين الدوليين في دعم الشفافية والمساءلة.

وبينت دراسة صدرت عن البنك الدولي في نهاية سنة ٢٠٠٦ وشملت ١٧٥ دولة، أن الجزائر لا تتميز بحكم راشد، واعتمدت في ذلك على اربعة مؤشرات هي:

(٤٦) يستعمل أيضاً مفهوم الحوكمة الجيدة، للتعبير عن أهمية وضرورة الانتقال بفكرة الحوكمة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلاً وتكاملاً بين العناصر الأساسية المشكلة للحوكمة، والتي تتكون أساساً من: الإدارة الحكومية للقطاع العام، وإدارة القطاع الخاص بفعالياته المختلفة، وأيضاً إدارة مؤسسات المجتمع المدني في البلد.

(٤٧) عبد المنعم [وآخرون]، **الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية**، ص ١٧.

(٤٨) ليلى البرادعي، «الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الحكم الراشد والتنمية، القاهرة، آذار/ مارس ٢٠٠٣، ص ٢١.

(٤٩) عبد المنعم [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢٩.

**أ ـ فعالية الحكومة**: وهي مؤشر يتضمن كفاءة الموظفين، واستقلالية الوظيفة العمومية، والضغط السياسي، ومصداقية الحكومة، وكذلك إدراك المواطن نوعية الخدمة العمومية.

**ب ـ نوعية الضبط**: يتضمن هذا المؤشر قواعد التنظيم والتدخل من طرف الدولة في مجال مراقبة الأسعار، والإشراف على البنوك ومستوى البيروقراطية.

**ج ـ دولة القانون**: يقيس فعالية جهاز العدالة ومدى إنصافه، واحترام العقود والاتفاقات، في مناخ يتميز بتطبيق القواعد الصحيحة والعادلة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

**د ـ مستوى الرشوة**: يتم التركيز على استعمال الوسائل العمومية للاغتناء الشخصي غير المشروع، وهي التي تمثل إخفاقاً للتسيير نتيجة نقص احترام القواعد التي تحكم طرفي أو أطراف الرشوة (الراشي والمرتشي).

**الجدول الرقم (٣)**
**مؤشرات الحكم الراشد حسب البنك الدولي**
**(منطقة شمال أفريقيا خارج ليبيا)**

| الدولة | فعالية الحكم | نوعية الضبط | دولة القانون | الرشوة |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ١٥٢/ ١٧٥ | ١٥٩ | ١٦١ | ١٤٣ |
| المغرب | ١٢١/ ١٧٥ | ١٠٤ | ١٠٧ | ١٠٥ |
| تونس | ٨٧/ ١٧٥ | ٨٣ | ٩٨ | ٩٦ |
| مصر | ١١٣/ ١٧٥ | ١٢٥ | ١١٤ | ١٢٢ |

**المصدر**: عبد المجيد بوزيدي، «هل من الضروري تفكيك حماية الاقتصاد؟،» ترجمة عبد الوهاب بوكروح، **الشروق** (الجزائر)، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٦.

## ٣ ـ الانتقادات الموجهة إلى المنظمات الدولية حول تطبيق الحوكمة

تنطلق الانتقادات من التساؤل التالي: هل الحكمنة عصا سحرية تحل مشكلات الدول النامية، وخاصة مشكلة الفساد؟ وبالتالي ترتكز هذه الانتقادات على شيئين هما: الترويج لمفهوم الحكمنة وكذا الانتقائية التمويلية، ونوردهما مفصلين كما يلي(٥٠):

(٥٠) البرادعي، المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٩.

ـ عدم التطبيق الداخلي للمنظمات المروجة للحوكمة: ونقصد بذلك طريقة اتخاذ القرارات داخل البنك والصندوق الدوليين.

ـ قد يكون تواصل الإعانات الدولية ولفترة ممتدة عائقاً لتحقيق العناصر الأساسية للحوكمة بفعل التواكل وعدم الاصطدام بواقع مر.

ـ المتطلبات الزمنية للإصلاح الإداري أطول كثيراً من تلك المحددة من قبل الهيئات المانحة.

ـ الإصرار على تطبيق الحوكمة كشرطٍ لتحقيق تنمية مستدامة، وهذا يتناقض مع خصوصيات الدولة.

ـ عدم دقة معايير قياس جودة الحوكمة وتحيُّزها لمصلحة المجتمع الغربي، وبالتالي انتفاء الغرض من وراء الاعتماد عليها في منح المعونات.

ـ الارتباط الخطي (إحصائياً) بين الحوكمة ومنح المعونات، ذلك أن كل واحد هو سبب للآخر ضمن علاقة مركبة ومعقدة؛

ـ ازدواجية المعايير عند التطبيق، خاصة عند تعارض الأهداف المتعلقة مع مصالح الدول المانحة، والأمثلة عديدة.

كخلاصة، نشير إلى أن مفهوم «الحوكمة» أصبح في العقد الأخير ركناً أساسياً في استراتيجيات الهيئات المانحة، ولم يعد هدفاً يراد تحقيقه من أجل التنمية، بل صار شرطاً لتحقيق المعونة، حيث صرح مدير البنك الدولي بأنه رفض منح حوالى مليار دولار في سنة ٢٠٠٥ بسبب انتشار الفساد في هذه الدول وعدم اتباعها الحوكمة في ممارستها. ورغم بعض الانتقادات الموجهة إلى الحوكمة، فإنها تعتبر ضرورية لمكافحة الفساد وترشيد دور الدولة ضمن اقتصاد السوق، لأنها تنادي بكل ما هو نبيل، وتقضي على بعض مكامن الفساد، وتساعد على التقليل منه، مع الإشارة إلى ضرورة تكييف المفهوم الغربي لها وفق خصوصيات الدول والأمم.

## خاتمة

لقد توصلنا عبر ثلاثة محاور متكاملة من التحليل إلى مجموعة نتائج يتعلق بعضها بالفرضيات، وأخرى نتائج إضافية:

● يؤدي اقتصاد السوق إلى تغيير الدور التنموي للدولة، وتتحول الأخيرة إلى دولة ضابطةٍ وموجهة للإيقاع الاقتصادي، وهو ما يوافق الفرضية الأولى.

● اقتصاد السوق شرط ضروري لكنه غير كاف لتأمين الاندماج في الاقتصادي العالمي.

● تُعتبر برامج التثبيت والتعديل الهيكلي ومنظمة التجارة الدولية وضيق قناة الائتمان الدولية، أهم آليات التحول نحو سياسات التحرر الاقتصادي لكثيرٍ من الدول.

● التحول نحو اقتصاد السوق هو بقعة الفساد الملائمة والمرافقة لانعكاسات العولمة، مما يؤدي إلى عدم نجاح مسار هذا التحول، وهو ما يؤكد الفرضية الثانية.

● يهدف الاعتماد على آلية السوق والقطاع الخاص، وتفكيك القطاع العام، إلى إزالة رأسمالية الدولة أكثر من تحقيقها للكفاءة في تخصيص الموارد، والتخوف الكبير من احتكار خاص محل احتكار عام.

● يرجع تدني مستوى الأداء الاقتصادي الكلي إلى ضعف كفاءة السياسات الاقتصادية والأطراف المنفذة لها والظروف الدولية.

● ينتشر الفساد لعدة أسبابٍ، أهمها: غياب الشفافية والمساءلة؛ انتشار الرشوة والمحسوبية؛ عدم كفاءة إدارة القطاع العام؛ عدم ملاءمة التشريعات؛ محدودية التعاون الدولي للحدِّ من الفساد، وهو ما يوافق الفرضية الثالثة.

● يقع الفساد في القطاعين العام والخاص، وهو ظاهرة عابرة للحدود ويمس المجتمعات النامية والمتقدمة، ويكون أكثر حدة في الدول النامية.

● تحتل الجزائر مرتبة غير مشرفة في مؤشر الفساد، حسب تقرير البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، وهناك جهد وطني ودولي لم يثمر للحد من تفشي الفساد.

● عملية مكافحة الفساد مستمرة ومتجددة، وتزداد فاعليتها عبر تكامل الجهود المحلية والدولية.

● تعتبر الحوكمة الشرط الأساسي للتنمية، والمفهوم المعاصر لتجاوز محدودية نجاح التحول نحو اقتصاد السوق، بتغيير تدخل الدولة في ضبطها للاقتصاد الوطني، عبر المساءلة والشفافية والمشاركة وسيادة القانون، بإشراك كل المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، والتشاور مع المحيط الخارجي. وهو ما يوافق الفرضية الرابعة.

هنا نقدم بعض التوصيات التي نراها ملائمة، وهي:

ـ تضييق تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وتوسيع تدخلها عندما تبرز ضرورة لذلك في بعض الحالات بشكل مؤقت فقط، مع احترام ضوابط هذا التدخل.

ـ ضرورة وضع المزيد من الدراسات حول أسباب الفساد وآليات الحدِّ منه، وخاصة العوامل الدولية.

ـ تثمين محاربة البنك الدولي للفساد، الذي أصبح يستند إلى الدراسة الوافية لظروف كل بلد، ويتجه نحو مزيج من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية والثقافية من خلال التركيز على الأسباب المباشرة.

ـ ضرورة توافر إرادة سياسية قوية تطبق الحكم الراشد وتحارب الفساد بفعالية.

ـ تطوير التعاون الدولي ومواصلته في مجال محاربة الفساد (ثنائياً وإقليمياً ودولياً).

ـ توسيع الممارسات الديمقراطية، ودعم تحرير كل وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد ومحاربته، مع الأخذ بعين الاعتبار جهود التوعية للحد منه، وخاصة عبر الوازع الديني (في المساجد) والتربوي (في قطاع التربية الوطنية والمجتمع المدني) للحؤول دون وقوعه ولاجتنابه ■